

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البندان ١٤٦ و ١٥٩ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وميزانيتها المقترحة للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتمادات للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار
النفقات للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	٥١٢ ٢٠٨ ٢٠٠ دولار
الرصيد الحر للفترة ٢٠١١/٢٠١٠	١١ ٧٩١ ٨٠٠ دولار
الاعتمادات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	٥٢٥ ٥٥٩ ٩٠٠ دولار
النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(أ)	٥٢٥ ٥٥٩ ٨٠٠ دولار
الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(أ)	١٠٠ دولار
الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٠٢ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٥٠٢ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار

(أ) تقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول).



أولا - مقدمة

١ - توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على مقترحات الأمين العام الخاصة ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣^(١)، وقد وضعت ملاحظات، حيثما كان ذلك مناسبا، في الفقرات التالية.

٢ - ويرد تقرير اللجنة الاستشارية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في الوثيقة A/66/718. وتتناول اللجنة في هذا التقرير الموارد والبنود الأخرى المتصلة تحديدا ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

٣ - وقد أخذت اللجنة الاستشارية في اعتبارها، عند نظرها في المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره عن ميزانية البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/691)، التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لفترة الإثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)، على النحو المشار إليه في الفقرة ٥٣ أدناه. وفضلا عن ذلك، يرد في الوثيقة A/66/719 تقرير اللجنة الاستشارية عن تقرير المجلس بشأن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا تزال اللجنة الاستشارية تشدد على أهمية استنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتكرر تأكيد الحاجة إلى تنفيذ توصياته في حدود الآجال الزمنية التي حددها الأمين العام.

٤ - وترد في نهاية التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استخدمتها كمصادر لمعلومات أساسية عند نظرها في تمويل البعثة.

ثانيا - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

٥ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٤/٢٨٠، مبلغا إجماليا ٥٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٩٤ ٥١١ دولار) للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ووصل مجموع النفقات للفترة إلى مبلغ إجماليه ٢٠٠ ٢٠٨ ٥١٢ دولار (صافيه ٥٠٠ ٠٩٤ ٥٠٠ دولار). ويمثل الرصيد الحر المتبقي البالغ إجماليه ٨٠٠ ٧٩١ ١١ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٠٠ ١١ دولار)، بالقيم

(١) باستثناء المقترح المتعلق بتغيير مهام ست وظائف بشكل دائم بنقلها إلى قسم إدارة الموارد البشرية، وهو ما لا تترتب عليه آثار في الميزانية (انظر الفقرتين ٣٥ و ٣٦ من هذا التقرير).

الإجمالية، ٢,٣ في المائة من المبلغ المعتمد. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأداء ذي الصلة (A/66/602).

٦ - وجرى إنفاق أقل من المدرج في الميزانية في بنود منها ما يلي:

(أ) الموظفون الدوليون (٧٠٠ ٦٩٠ ٨ دولار، أو ٩,٤ في المائة)، لأسباب تعود أساسا إلى وقف دفع بدل مراكز العمل الخطرة على نطاق البعثة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فضلا عن زيادة معدل الشغور الفعلي عن المعدل المدرج في الميزانية؛

(ب) الموظفون الوطنيون (٨٠٠ ٦٩٢ ١ دولار، أو ٩,٢ في المائة)، لأسباب ترجع أساسا إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين نتيجة لانخفاض الرتب داخل الدرجة عن مستوياتها المدرجة في الميزانية، فضلا عن وقف دفع بدل مراكز العمل الخطرة على نطاق البعثة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

(ج) متطوعو الأمم المتحدة (٤٠٠ ٩٥١ ١ دولار، أو ١٥,٩ في المائة)، لأسباب تتمثل أساسا في ارتفاع معدل الشغور الفعلي عن المعدل المدرج في الميزانية مصحوبا بوقف دفع بدل مراكز العمل الخطرة على نطاق البعثة اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

(د) الأفراد المقدمون من الحكومات (٩٠٠ ٣٦١ دولار، أو ٢١,٨ في المائة)، لأسباب تعزى أساسا إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي عن المعدل المدرج في الميزانية مصحوبا بانخفاض تكاليف السفر الناجم عن تمديد فترات خدمة عدد من موظفي السجون؛

(هـ) الخبراء الاستشاريون (٩٠٠ ٣٩٠ دولار، أو ٣٠,٢ في المائة)، لأسباب تعود أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الاستشارية التدريبية وغير التدريبية، بسبب قرار استخدام الخبرات الداخلية أو خبرات منظومة الأمم المتحدة للقيام بأنشطة معينة وإلغاء بعض الأنشطة المقررة؛

(و) السفر في مهام رسمية (٥٩٢ ٠٠٠ دولار، أو ٢١,٩ في المائة)، لأسباب تتمثل أساسا في انخفاض الاحتياجات في ما يتعلق ببذل الإقامة اليومي، وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر إلى سيراليون لأغراض إعادة قوة الحراسة العسكرية بالحكمة الخاصة لسيراليون إلى الوطن، ونقصان الحاجة إلى الدعم الإداري والتقني فيما يتصل بقوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المنتشرة مؤقتا في كوت ديفوار؛

(ز) الاحتياجات الطبية (٨٠٠ ٣٠٠٥ دولار، أو ٢٨,٨ في المائة)، لأسباب ترجع أساسا إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بمعدات الدعم اللوجستي الذاتي واللوازم الطبية.

٧ - ونقص الإنفاق في البنود المتقدمة استوعبته جزئياً احتياجات إضافية تحت البنود التالية:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٦٢٤ ٢ دولار، أو ٥,٧ في المائة)، لأسباب تتمثل أساساً في احتياجات إضافية من '١' الوقود والزيوت ومواد التشحيم، نتيجة ارتفاع سعر وقود الديزل عن السعر المدرج في الميزانية؛ '٢' قطع الغيار واللوازم، نتيجة لزيادة تكلفة صيانة معدات ومرافق البعثة، التي تجاوز كثير منها مدة صلاحيتها، وبسبب الحاجة إلى تجديد طرق الإمداد؛ '٣' خدمات الأمن، نتيجة لزيادة تكلفة تأمين أماكن إقامة المراقبين العسكريين وضباط الأركان وأفراد شرطة الأمم المتحدة وموظفي السجون عن التكلفة المدرجة في الميزانية؛ '٤' معدات تنقية المياه، بسبب حيازة محطتين لمعالجة المياه؛ '٥' صهاريج المياه وخزانات التحليل، بسبب زيادة الحاجة إلى تلك الصهاريج والخزانات لتنفيذ خطة البعثة المتعلقة بتخفيف حدة الآثار البيئية؛ '٦' لوازم الدفاع الميداني، لضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا؛ '٧' خدمات التشييد، بسبب زيادة تكلفة تجديد وتشييد المعسكرات عما كان متوقعاً؛ '٨' الاقتناء غير المخطط لأثاث مكاتب بتكلفة أعلى من المدرج في الميزانية للوحدة؛

(ب) النقل البري (٧٠٠ ١٤١ ٣ دولار، أو ٢٨,٥ في المائة)، لأسباب تعود أساساً إلى احتياجات إضافية تحت البنود التالية: '١' الوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب ارتفاع تكلفة وقود الديزل عما هو مدرج في الميزانية؛ '٢' قطع الغيار، بسبب ارتفاع أسعار السوق؛ '٣' ارتفاع تكلفة صيانة أسطول مركبات البعثة المتقدم؛

(ج) النقل الجوي (٣٠٥ ٠٠٠ ٤ دولار، أو ٧,١ في المائة)، لأسباب تعود أساساً إلى احتياجات إضافية تحت البنود التالية: '١' الوقود والزيوت ومواد التشحيم، بسبب تكلفة وقود الطيران الأعلى مما هو مدرج في الميزانية؛ '٢' استئجار وتشغيل أسطول البعثة من الطائرات العمودية، بسبب الاستئجار القصير الأجل لطائرتين عموديتين تجاريتين للاستعاضة بهما عن طائرتين عموديتين من الطراز العسكري نُقلتا مؤقتاً إلى كوت ديفوار (انظر الفقرة ١١ أدناه)؛ '٣' تسجيل رسوم خاصة بالفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ بسبب التأخر في تقديم الفواتير.

٨ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٢ من تقرير الأداء، إلى أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قدمت، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم إلى اللجنة الوطنية للانتخابات وإلى أطراف وطنية معنية في إطار التحضير للاستفتاء والانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير أن البعثة قدمت دعماً لوجستياً في توصيل

مواد لتسجيل الناخبين إلى أماكن نائية أثناء فترة تسجيل الناخبين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١١. وأنها ساعدت الشرطة الوطنية لليبريا في وضع خطة متكاملة للأمن والطوارئ. وأبلغت اللجنة، أثناء نظرها في تقرير الأمين العام، أن الإجراء الناجح لانتخابات حرة ونزيهة وسلمية يشكل إحدى النقاط المرجعية الرئيسية للبعثة في المرحلة الانتقالية (انظر الفقرة ٢٠ أدناه). كما أبلغت اللجنة بأن البعثة قد أدت دورا بالغ الأهمية أثناء الاحتجاجات التي جرت في مرحلة ما قبل الجولة الثانية من الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عندما تدخلت بشكل حاسم لوقف تصاعد التوتر.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من أطر الميزنة القائمة على النتائج للفترة المشمولة بتقرير الأداء أنه في إطار العنصر ٣، سيادة القانون، لم يتحقق عدد من مؤشرات الإنجاز المقررة والنواتج المقررة تحت الإنجاز المتوقع ٣-١ (التقدم المحرز في سبيل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمصالحة الوطنية في ليبريا). كما تلاحظ اللجنة من الفقرة ١٤ من التقرير أن اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، رغم أنها أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، كان أداؤها محدودا بسبب نقص الموارد والانقسامات الداخلية. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن اللجنة الوطنية المستقلة تمارس عملها في ظل ظروف شاقة تواجه فيها صعوبة في الحفاظ على استقلالها وتنفيذ ولايتها. ولهذا السبب، فإن الدعم الدولي والمساعدة المقدمة من البعثة أساسيان لمواجهة خطر التدخل في شؤون تلك اللجنة ولدعم تطورها لتصبح الهيئة الوطنية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان في ليبريا. وتؤدي البعثة دورا مزدوجا في هذا الصدد، إذ تقدم المشورة التقنية والدعم التقني إلى اللجنة فضلا عن مساعدتها في إجراء الاتصالات الدولية. غير أن الانقسامات الداخلية داخل اللجنة أدت إلى تباطؤ تقديم المساعدة التقنية المقررة من البعثة، وأخرت إنجاز نشاطين استشاريين يُسرُّهُما البعثة وتولي زمامهما بالكامل وأجبرت البعثة على أن تركز من وقت الموظفين لعمل اللجنة وقتا أكبر مما هو مقرر. وتشدد اللجنة الاستشارية على الدور المهم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتشجع البعثة على مواصلة تزويد اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بما تحتاجه من مساعدة لتنفيذ ولايتها بالكامل.

١٠ - وفيما يتصل بمسألة أخرى، تلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا من أطر الميزنة القائمة على النتائج السابق ذكرها أن أحد مؤشرات الإنجاز المقررة للفترة المشمولة بتقرير الأداء ينص على "إمتثال اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان امتثالا كاملا لمبادئ باريس". وترى اللجنة أنه لما كانت مسؤولية تحديد ما إذا كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تمثل أم لا لمبادئ باريس تقع على عاتق طرف ثالث، فما كان ينبغي أن يدرج مؤشر الإنجاز هذا في الإطار لأنه يتصل بنشاط لا يمكن أن تُساءل عنه البعثة.

ويوجد تعليق إضافي للجنة الاستشارية على مسألة أطر الميزنة القائمة على النتائج في تقريرها عن المسائل الشاملة (A/66/718).

١١ - ويشير الأمين العام في الفقرات ١٥ و ١٦ و ١٩ من تقريره عن الميزانية (A/66/691) إلى الآثار غير المتوقعة للأزمة التالية للانتخابات في كوت ديفوار وتداعياتها الإنسانية والأمنية على تنفيذ ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وهو يشير إلى أن البعثة قدمت إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٩٥١ (٢٠١٠) و ١٩٦٢ (٢٠١٠) و ١٩٦٧ (٢٠١١) و ١٩٦٨ (٢٠١١) و ١٩٩٢ (٢٠١١)، دعماً لوجستياً وأمنياً حيوياً من خلال نشر ثلاث سرايا مشاة وسرية طيران واحدة مزودة بطائرتين عموديتين عسكريتين متعددي الاستخدامات وثلاث طائرات عمودية مسلحة بطواقمها. كما جرى نقل موارد لتعزيز الدوريات العسكرية والراجلة وإعادة نشر أفراد عسكريين وأفراد من شرطة الأمم المتحدة على طول الحدود الشرقية لليبيريا مع كوت ديفوار، ودعمت البعثة أيضاً وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية والعمليات الحدودية لأجهزة الأمن. وفضلاً عن ذلك، قدمت البعثة المساعدة الإنسانية لنحو ١٧٥ ٠٠٠ لاجئ داخل كوت ديفوار وعلى طول الحدود مع ليبيريا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأنشطة غير المقررة التي اضطلعت بها البعثة في مواجهة الأحداث في كوت ديفوار تُعبّر عنها التباينات الكبيرة في النواتج المقررة المبينة في أطر الميزنة القائمة على النتائج المتعلقة بالفترة المشمولة بتقرير الأداء، ولا سيما تحت العنصر ١: قطاع الأمن. وتشيد اللجنة الاستشارية بالبعثة للدعم الذي قدمته إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أثناء الأزمة التي تلت الانتخابات في كوت ديفوار.

١٢ - وقد أوردت اللجنة الاستشارية في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الواردة في الفرع الثالث أدناه تعليقات، حيثما كان ذلك مناسباً، بشأن المعلومات المقدمة في تقرير الأداء عن فرادى أوجه الإنفاق.

ثالثاً - الوضع المالي ومعلومات عن الأداء للفترة الراهنة

١٣ - أُبلغت اللجنة الاستشارية أن ما جرى ربطه كأصلبة مقررة على الدول الأعضاء فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبيريا منذ بدايتها كان مجموعه في ٧ آذار/مارس ٢٠١٢ يبلغ ٤٠٠ ٤٧١ ٥١٧ دولار. وكانت المدفوعات التي وردت تبلغ في نفس التاريخ ٢٠٠ ٥٦٩ ٣٥٥ دولار، وبذلك يتبقى مبلغ لم يدفع قدره ٢٠٠ ٩٠٢ ١٦١ دولار. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن المبلغ المستحق الدفع لقاء القوات كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يبلغ ٢٩ ٣٠٣ ٩٠٠ دولار وأن المبلغ المستحق الدفع لقاء

المعدات المملوكة للوحدات كان يبلغ في نفس التاريخ ٥٣ ٤٠٧ ٠٠٠ دولار. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٢، كان رصيد النقدية لدى البعثة، بما فيه احتياطي تشغيل لمدة ثلاثة أشهر قدره ٨٣ ٠٠٩ ١٠٠ دولار (لا يشمل المبالغ المردودة للبلدان المساهمة بقوات) يبلغ ١٧١ ١٠٠ ٠٠٠ دولار. والرصيد النقدي المتبقي البالغ ٨٨ ٠٩٠ ٩٠٠ دولار كاف للسماح برد النفقات للبلدان المساهمة بقوات في جولة الدفع التالية.

١٤ - وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن ما دُفع سداداً لـ ١١٤ مطالبة منذ بداية البعثة كان في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ يبلغ ٣ ٩٠٤ ٠٠٠ دولار. ولا تزال ٦ مطالبات تنتظر التسوية. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يجري بسرعة تسوية مطالبات الوفاة والعجز المتبقية.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن حالة شغل الوظائف بالموارد البشرية بالنسبة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (نسبة مئوية)
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٣٣	-
أفراد الوحدات العسكرية	٧ ٨١٩	٧ ٨١٢	٠,١
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٤٣	١١,٠
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	٨٤٥	٨٤٥	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢	٢٦	١٨,٨
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٥١٥	٤٧٨	٧,٢
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الفنيون الوطنيون	٦٦	٥٢	٢١,٢
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٩٩٦	٩٤٤	٥,٢
المساعدة المؤقتة العامة			
الموظفون الدوليون	٢	٢	-
الموظفون الوطنيون	١	١	-
متطوعو الأمم المتحدة	٢٣٧	٢٢٠	٧,٢

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

١٦ - وزُودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق الأول). وكان إجمالي النفقات للفترة يبلغ ٣١٣ ٠٢٢ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، ستصل النفقات الكلية المقدرة إلى ٥٢٥ ٥٥٩ ٨٠٠ دولار، في مقابل الاعتماد البالغ ٥٢٥ ٥٥٩ ٩٠٠ دولار، ليتبقى بذلك رصيد حر متوقع قدره ١٠٠ دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٧ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره ٢٠٠٨ (٢٠١١) الذي مدد بمقتضاه ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٨ - والبعثة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن على تحقيق الهدف العام المتمثل في دفع عملية السلام قدماً في ليبيريا. ويرد بيان بافتراضات التخطيط ذات الصلة ومبادرات دعم البعثة لفترة الميزانية في الفقرات ٨ إلى ٢٨ من تقرير الأمين العام عن الميزانية (A/66/691). ووفقاً لما ذكر في الفقرة ٨ من التقرير، فإنه ورغم أن الحالة العامة في ليبيريا لا تزال مستقرة، فإن توطيد دعائم السلام بشكل كامل يحتاج إلى مواصلة إحراز تقدم في عدد من المجالات الحاسمة، بما في ذلك سيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة؛ وتحقيق المصالحة الوطنية. وعليه، فإن الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ستشهد، بين جملة أمور، استمرار البعثة في مساعدة الحكومة على تطوير قطاعي القضاء والقانون والنهوض بمسؤولية أكبر عن قطاع السجون. وستدعم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، المبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة والمصالحة الوطنية، بوسائل منها تنفيذ الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر. كما ستواصل البعثة القيام بأنشطة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها ورصدها ولدعم الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وفضلاً عن ذلك، ولكي تتصدى البعثة للتحديات الأمنية والإنسانية الناشئة عن الأزمة التي شهدتها كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات في عام ٢٠١١، ستدعم في حدود الموارد الموجودة وكالات الأمم المتحدة في سعيها لتحقيق الاستقرار في البلدان المجاورة لكوت ديفوار من خلال تقديم المساعدة الإنسانية وتيسير زيادة التنسيق بين الجهات صاحبة المصلحة في ليبيريا وكوت ديفوار لضمان التعامل بطريقة شاملة مع نزوح اللاجئين عبر الحدود.

١٩ - وفيما يتصل على وجه الخصوص بقطاع الأمن، فقد ورد في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام عن الميزانية أن البعثة ستواصل العمل مع الحكومة، بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٠٨ (٢٠١١)، للتعجيل بإحراز تقدم في التخطيط لنقل المسؤوليات الأمنية. بما في ذلك طرح مقترحات فيما يتعلق بوضع خطة انتقالية مشتركة للنقل التدريجي لمسؤولية الأمن الداخلي من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة. ومن المتوقع أن تُوضع خطة نقل المسؤوليات الأمنية في صورتها النهائية وأن يبدأ تنفيذها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وكما ذكر في الفقرة ١٢ من التقرير، ستواصل البعثة أيضا، خلال تلك الفترة، تقديم الدعم لتشييد الهياكل الأساسية للشرطة، وإكمال وتنفيذ استراتيجية وهيكل الأمن الوطني، وتوفير التدريب الموجه والتوجيه لأفراد القوات المسلحة لليبريا ووحدها المتخصصة، بما في ذلك تطوير خفر السواحل. وأبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في مقترحات الأمين العام، أن بناء قدرة أجهزة الأمن في ليبريا سيكون تأثيره محدودا إذا لم يتم أيضا تعزيز العناصر الأخرى لقطاع سيادة القانون. وعليه، ستقدم البعثة أيضا، أثناء فترة الميزانية، الدعم للحكومة في إنشاء وتشغيل خمسة مراكز مقترحة للعدالة والأمن. والهدف من هذه المراكز هو توفير العدالة والأمن في جميع أنحاء ليبريا وتعتبرها الحكومة عنصرا أساسيا لوضع الخطط والتحضير لتسليم المسؤوليات من البعثة.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٥ من تقرير الأمين العام عن الميزانية، أن الأمين العام كان يزعم وقت إعداد التقرير في مطلع شباط/فبراير القيام، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٠٨ (٢٠١١) وبعد تنصيب الحكومة المنتخبة، بإيفاد بعثة تقييم تقني إلى ليبريا، تركز على عملية نقل المسؤوليات الأمنية، وكذلك وضع مقترحات مفصلة للمراحل التالية من الإنهاء التدريجي للبعثة استنادا إلى استعراض شامل للتقدم المحرز في إنجاز النقاط المرجعية للمرحلة الانتقالية (انظر S/2011/72، المرفق)، بغية وضع جداول زمنية وتوصيات لإدخال مزيد من التخفيض على العنصر العسكري للبعثة. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن بعثة التقييم التقني أنجزت عملها في نهاية شباط/فبراير وأن الأمين العام سيقدم تقريرا إلى مجلس الأمن لكي ينظر فيه بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. كما أبلغت اللجنة بأن التقييم، الذي استند إلى قياس دقيق لحالة الأمن في ليبريا، كان يراود به تحليل استراتيجيات شتى لإعادة تشكيل البعثة أثناء فترة نقل المسؤوليات عقب انتخابات عام ٢٠١١. ومن الأمور الرئيسية التي جرى التركيز عليها استعداد السلطات الوطنية لتسليم المسؤوليات الأمنية وقدرة المؤسسات الوطنية على حفظ القانون والنظام ومراقبة وتأمين الحدود، وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وتتوقع اللجنة الاستشارية إبلاغ الجمعية العامة في أقرب فرصة بالآثار المالية والإدارية الناشئة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ عن أي قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن

بعثة التقييم التقني. فإذا كانت هذه الآثار المالية والإدارية كبيرة، وجب على الأمين العام أن ينظر في تقديم ميزانية منقحة لتغطية احتياجات البعثة لما تبقى من الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

٢١ - وترد في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ من تقرير الأمين العام عن الميزانية معلومات عن التعاون بين البعثات العاملة في المنطقة. ويشير الأمين العام إلى أن البعثة ستواصل، في ضوء البيئة السياسية والأمنية الهشة في المنطقة دون الإقليمية، ووفقاً للولايات الصادرة عن مجلس الأمن، تعزيز تعاونها مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتنسيق الاستراتيجيات والعمليات بصورة منتظمة بالقرب من الحدود بين ليبيريا وكوت ديفوار. وسوف تواصل البعثة أيضاً القيام بدوريات مشتركة مع حكومتَي غينيا وسيراليون للتخفيف من التهديدات في المنطقة دون الإقليمية ودعم المبادرة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا للتصدي لهذه التحديات.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام، أن البعثات العاملة في منطقة غرب أفريقيا تبدأ اعتباراً من الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ في إنشاء مركز إقليمي لتنسيق سلامة الطيران وأن المركز ستجري إدارته في بادئ الأمر من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا باستخدام موظفي سلامة الطيران الموجودين. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن النظر ما زال جارياً فيما إذا كان مكتب التنسيق سيشكل جزءاً من المكتب الإقليمي لسلامة الطيران لغرب أفريقيا الموجود حالياً، والذي يوجد مقره في البعثة، أم سينشأ ككيان مستقل قائم بذاته. وترحب اللجنة الاستشارية بهذه المبادرة وتتطلع إلى تلقي معلومات أكثر تفصيلاً عن تشغيل المكتب الجديد في سياق تقرير الأداء للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

٢٣ - وتشيد اللجنة الاستشارية بالبعثة لما تحتفظ به من مستوى جيد للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، ولا تزال تؤيد المبادرات التي يجري حالياً تنفيذها في هذا الصدد. وتلاحظ اللجنة، في هذا السياق، أن المفهوم المقترح لمركز خدمات إقليمي يغطي البعثات العاملة في غرب أفريقيا قد يؤثر على ترتيبات التعاون الحالية (انظر A/66/591، الفقرات ٧٧-٨٠ و ٨٤). ويرد موقف اللجنة بخصوص هذه المسألة في تقريرها عن المسائل الشاملة (A/66/718).

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٤ - تبلغ الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما إجماليه ٢٢٤ ٠٠٠ دولار، أي بنقصان قدره ٩٠٠ ٣٣٥ دولار أو بنسبة ٤,٤ في المائة، بالقيم الإجمالية، عن الاعتماد المخصص

للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ وقدره ٩٠٠ ٥٥٩ ٥٢٥ دولار. وتغطي الميزانية نشر ٧ ٨٠٧ من أفراد الوحدات العسكرية، و ١٣٣ مراقبا عسكريا، و ٤٩٨ من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة، و ٣٢ من الأفراد المقدمين من الحكومات، و ٥١٥ موظفا دوليا، و ١٠٦٥ موظفا وطنيا، منهم ٣ في وظائف ممولة من بند المساعدة المؤقتة العامة، و ٢٣٧ من متطوعي الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الخفض المقترح للموارد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ سيبلغ، إذا قورن بالنفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ وقدرها ٨٠٠ ٥٥٩ ٥٢٥ دولار (انظر الفقرة ١٦ أعلاه)، ما مقداره ٨٠٠ ٢٣ ٣٣٥ دولار أو ٤,٤ في المائة. والخفض المقترح هو نتاج لنقصان الاحتياجات تحت جميع أوجه الإنفاق باستثناء بنود المراقبين العسكريين، والموظفين الدوليين والوطنيين، والنقل البحري، والاحتياجات الطبية، التي توجد تحتها احتياجات أكبر. وترد في الفرعين الثاني والثالث، على التوالي، من تقرير الأمين العام عن الميزانية (A/66/691) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق.

٢٥ - وتقدر التبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بمبلغ ٢٠٠ ٢٠١ ٢ دولار وتتألف من تبرعات في إطار اتفاق مركز القوات قدرها ٢٠٠ ٢٠٢ ١ دولار (شاملة مبلغ الإعفاء من رسوم وضرائب الطيران والنقل البحري) وتبرعات عينية بمبلغ ٤٩٩ ٠٠٠ دولار (تعادل القيمة التجارية المقدرة للمرافق المقدمة من الحكومة (انظر A/66/691، الفقرة ٦٩)). وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير استمرار التبرعات.

٢٦ - وفيما يتصل على وجه التحديد بالنقصان البالغ قدره ٩٠٠ ٢٣ ٣٣٥ دولار أو ٤,٤ في المائة، في الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، فإن اللجنة الاستشارية تلاحظ من الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام أن مبلغ ٩٠٠ ١٥٥ ١٢ دولار أو ٥٢,١ في المائة من هذا النقصان راجع إلى أن الموارد المُوافق عليها لدعم الانتخابات أثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ لن تكون مطلوبة أثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة أيضا أن التخفيضات الواردة تحت بندي أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة راجعة في المقام الأول إلى عوامل خارجية، تتمثل في عدم إدراج الاعتماد المخصص مرة واحدة لسداد دفعة تكميلية للحكومات المساهمة بقوات وشرطة مشكلة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٥).

٢٧ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ٧٠ من تقريره أن الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ ستتحقق فيها مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة بمبلغ ٥٠٠ ٦٢٠ ١٦ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية في هذا الصدد أن الوفورات المتوقعة ستتحقق معظمها من خلال تنفيذ سياسة على نطاق

المنظمة تتمثل في تمديد العمر الاقتصادي النافع لأصول حالية ومن خلال إعادة تشكيل أسطول الطائرات. وتشعر اللجنة الاستشارية بخيبة الأمل لعدم بذل الأمين العام مزيداً من الجهود لتصميم وتنفيذ مبادرات تخص البعثة وحدها بهدف الحد من التكاليف وتحقيق المزيد من الكفاءة، لا سيما بالنظر إلى أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تتجه حالياً نحو تسليم المسؤوليات والتصفية المحتملة. وتتوقع اللجنة أن يجري استكشاف كل فرصة لتوفير المزيد من التكاليف و/أو تحقيق المزيد من الكفاءة أثناء فترة الميزانية والإبلاغ عن كل فرصة من هذا القبيل في تقرير الأداء للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتوجد تعليقات إضافية للجنة بشأن مسألة المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في تقريرها عن المسائل الشاملة (A/66/718).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الفرق
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٣٣	-
أفراد الوحدات العسكرية	٧ ٨١٩	٧ ٨٠٧	(١٢)
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٩٨	-
أفراد وحدات الشرطة المشكلة	٨٤٥	٨٤٥	-

(أ) تمثل أعلى قوام مأذون به للفترة.

٢٨ - تصل الاحتياجات المقدرة تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى مبلغ قدره ٣٠٠ ٧٧٢ ٢٢٩ دولار، بنقصان قدره ٢٠٠ ١٩٣ ٦ دولار أو ٢,٦ في المائة عن الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ويشير الأمين العام إلى أن نقصان الاحتياجات للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ يعزى أساساً إلى عدم إدراج الدفعة التكميلية المسددة مرة واحدة للحكومات المساهمة بقوات وشرطة مشكلة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٥ وإلى انخفاض تكاليف سفر شرطة الأمم المتحدة لأغراض التناوب (انظر A/66/691، الفقرات ٨٠-٨٢). وعوامل الشغور المطبقة على تقديرات التكاليف هي ذاتها المطبقة أثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، أي ٢ في المائة للمراقبين العسكريين وأفراد الوحدات العسكرية و ٥ في المائة لشرطة الأمم المتحدة.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام عن الميزانية أن عنصر شرطة الأمم المتحدة سيواصل أثناء فترة الميزانية التركيز على توفير التوجيه أثناء الخدمة

والمشورة التقنية للشرطة الوطنية الليبرية. وأُبلغت اللجنة بأن القوام الكلي للشرطة الوطنية الليبرية قد زاد من ٩٨٦ ٣ فرداً في عام ٢٠١٠ إلى ٢٧٩ ٤ فرداً في عام ٢٠١١. ويتوقع أن يصل قوام القوة بحلول نهاية عام ٢٠١٢ إلى ٤٢٨ ٤ فرداً. كما أُبلغت اللجنة فيما يتعلق بتطوير المؤسسات بأن الشرطة الوطنية الليبرية قد أنجزت، بدعم من عنصر شرطة الأمم المتحدة، أكثر من ٤٠ مشروعاً إنمائياً استراتيجياً، مما أدى إلى تحسين المساءلة وتحقيق المزيد من الكفاءة في مجالي مباشرة الشؤون المالية والإدارة، فضلاً عن تعزيز قدرات التحقيق.

٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ الفرق
الموظفون الدوليون	٥١٥	٥١٣ (٢)
الموظفون الوطنيون	١٠٦٢	١٠٦٤ ٢
الوظائف المؤقتة الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة	٧	٣ (٤)
متطوعو الأمم المتحدة	٢٥٧	٢٣٧ (٢٠)

٣٠ - تصل الميزانية المقترحة للموظفين المدنيين للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى ٧٠٠ ٤١٥ ١٢٠ دولار، بزيادة قدرها ٧٠٠ ٥٩ دولار فوق الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وقد طبقت على تقديرات التكاليف المتعلقة بالموظفين المدنيين عوامل الشغور التالية: ١٢ في المائة للموظفين الدوليين، و ١٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، و ٩ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، مقارنة بـ ١٥ في المائة و ١٠ في المائة و ٧ في المائة و ٨ في المائة على التوالي بالنسبة للفترة السابقة. وأُبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأنه عقب القرار الذي اتخذته إدارة الدعم الميداني والبعثة بالشروع في جهد مشترك للحد من تأخيرات الاستقدام بغية تخفيض معدلات الشغور، وصل متوسط معدل الشغور الفعلي الخاص بالموظفين الدوليين خلال الأشهر السبعة الأولى للفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٧,٢ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ١٥ في المائة. وبناءً على ذلك ومع مراعاة التجربة السابقة في البعثة، طُبّق على تقديرات التكاليف للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ معدل شغور أقل قدره ١٢ في المائة.

٣١ - وفيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، أُبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه على الرغم من أن معدل الشغور المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ كان يبلغ ١٠ في المائة، فإن معدل الشغور الفعلي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١

إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ كان يبلغ ٢٢,٧ في المائة. ويساور اللجنة الاستشارية القلق من ارتفاع معدل الشغور الخاص بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وتحت البعثة على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لتصحيح هذا الوضع. وتؤكد اللجنة، في هذا الصدد، أهمية بناء قدرات الموظفين الوطنيين في بعثات حفظ السلام لتيسير انتقالهم إلى شغل وظائف محلية خلال مرحلة تقليص البعثات ثم سحبها في نهاية المطاف.

٣٢ - والسبب الرئيسي لزيادة الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين (بمبلغ ٦٠٠ ٢٧٨ ١ دولار أو ٧,٩ في المائة) هو تطبيق مستوى أعلى للدرجة المستخدمة في جدول المرتبات المحلية لحساب تكاليف الموظفين الوطنيين، وذلك لأخذ أنماط الإنفاق التاريخية للبعثة في الحسبان، فضلاً عن تطبيق معدل شغور أقل قدره ٥ في المائة. والسبب الرئيسي لنقصان الاحتياجات تحت بند متطوعي الأمم المتحدة (بمبلغ ٥٠٠ ٨٢٨ دولار أو ٦,٨ في المائة) هو عدم إدراج الاعتماد المخصص لـ ٢٠ متطوعاً جرى استقدامهم بصورة مؤقتة لأغراض الدعم الانتخابي المقدم من البعثة أثناء الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

٣٣ - وأبلغت اللجنة، أثناء نظرها في الميزانية المقترحة للبعثة، بأنه أثناء الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، بدأت البعثة عملية لتصنيف الوظائف، تشمل ما مجموعه ٣٣١ ١ وظيفة من الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة ومن الوظائف الوطنية من الفئة الفنية ووظائف فئة الخدمة الميدانية. وحتى الآن، أنجزت وحدة التصميم التنظيمي والتصنيف التابعة لشعبة الموظفين الميدانيين بإدارة الدعم الميداني تصنيف ٩٦٣ وظيفة (٢٣٥ من فئة الخدمة الميدانية و ٦٦٧ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة و ١٦ وظيفة وطنية من الفئة الفنية). ومن أصل هذه الوظائف، سيجري ترفيع ١٠٨ وظائف وتزيل رتبة ٦ وظائف وتحويل ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة أو إلى وظائف وطنية من الفئة الفنية. ويتوقع الانتهاء من عملية التصنيف وتنفيذ نتائجها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ولما كانت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لا تحدد الآثار المالية لعملية التصنيف على الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، فإن اللجنة تطلب شرح هذه الآثار بوضوح في تقرير الأداء ذي الصلة. وتشق اللجنة في أنه لن يدخر وسعاً في استيعاب أي نفقات إضافية تنشأ عن هذه العملية.

التوصيات المتعلقة بالوظائف

٣٤ - يذكر الأمين العام في الفقرة ٢١ من تقريره عن الميزانية (A/66/691) أن التغييرات المقترح إدخالها على عنصر الموظفين المدنيين في البعثة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ تتألف من تغيير مهام ١١ وظيفة (وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، ووظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية،

و ٨ وظائف من فئة الخدمات العامة) وتغيير تصنيف وظيفتين (وظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتين وطنيتين من الفئة الفنية)، وتحويل وظيفتين دوليتين إلى وظيفتين وطنيتين (وظيفتان وطنيتان من الفئة الفنية) وإلغاء ٢٤ وظيفة (١ من الرتبة ف-٤ و ٣ من الرتبة ف-٣ و ٢٠ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة). ويمثل المستوى المقترح للوظائف نقصانا صافيا قدره ٢٤ وظيفة دائمة ومؤقتة، يعزى إلى إلغاء ٢٤ وظيفة مؤقتة في وحدة المساعدة الانتخابية. ويرد في وثيقة الميزانية وصف مفصل للتغييرات المقترحة تحت كل عنصر. ولا يوجد لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف باستثناء ما هو مذكور في الفقرتين ٣٥ و ٣٦ أدناه.

٣٥ - ويقترح الأمين العام، في الفقرة ٦٥ من تقريره، تعزيز قسم إدارة الموارد البشرية عن طريق تغيير مهام الوظائف الست التالية ونقلها إليه: وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية بلقب مساعد للموارد البشرية من القسم الهندسي؛ وثلاث وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة بلقب مساعد للموارد البشرية من قسم الشؤون المالية؛ ووظيفة وطنية واحدة من الفئة الفنية بلقب موظف تدريب من شعبة دعم النظام القانوني والقضائي؛ ووظيفة وطنية واحدة من فئة الخدمات العامة بلقب مساعد تدريب من القسم الهندسي. ويشير الأمين العام إلى أن الوظائف الست المعنية قد أعيرت بالفعل إلى قسم إدارة الموارد البشرية للتعامل مع الزيادة في عبء عمله عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ و ٢٤٨/٦٥. ويهدف اقتراحه الحالي إلى إضفاء الصبغة الرسمية على هذا الترتيب. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن عبء العمل الأكبر الناشئ عن اتخاذ القرارين المذكورين ينطوي على قدر أكبر من الإجراءات ذات الصلة بشؤون الموظفين التي تخص الاستحقاقات والمزايا الإضافية المتاحة للموظفين ومعاليهم. كما يتعامل قسم إدارة الموارد البشرية حاليا مع استفسارات أكثر عددا من الموظفين تتصل بمسحقاتهم ومزاياهم الجديدة وأصبح بناء قدرات إضافية لدى موظفي القسم أمرا ضروريا لكفالة قدرتهم على تطبيق السياسات الجديدة بشكل صحيح.

٣٦ - وقد أعربت اللجنة الاستشارية من قبل عن الرأي القائل بأن الزيادة الكبيرة في عبء العمل بسبب تنفيذ القرار ٢٥٠/٦٣ يفترض أن تكون ذات طابع مؤقت (انظر DP/2011/35، الفقرة ٢٩). وترى اللجنة أن المنطق نفسه يمكن تطبيقه فيما يتصل بالقرار ٢٤٨/٦٥. وعليه، توصي اللجنة الاستشارية بالإبقاء على ترتيب الاستعارة المؤقتة المعمول به بالفعل فيما يخص الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وينبغي أن يعيد الأمين العام تقييم عبء العمل في قسم إدارة الموارد البشرية في سياق ميزانيته المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، آخذا في اعتباره أيضا أي قرار يتخذه مجلس الأمن بشأن ولاية البعثة في المستقبل.

٣ - تكاليف التشغيل

(بدولارات الولايات المتحدة)

المخصصات ٢٠١٢/٢٠١١	التكاليف المقترحة ٢٠١٣/٢٠١٢	الفرق
١٦٩ ٢٣٨ ٤٠٠	١٥٢ ٠٣٦ ٠٠٠	١٧ ٢٠٢ ٤٠٠

٣٧ - تقدر تكاليف التشغيل للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بمبلغ ١٥٢ ٠٣٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يعكس انخفاضا قدره ١٧ ٢٠٢ ٤٠٠ دولار، أي بنسبة ١٠,٢ في المائة، مقارنة بالمخصصات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وقد تناقصت الاحتياجات في إطار كل فئات الإنفاق، باستثناء النقل البحري والخدمات الطبية.

المرافق والهياكل الأساسية

٣٨ - تصل الاحتياجات المقدّرة من الموارد للمرافق والهياكل الأساسية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى مبلغ قدره ٥٠ ٣١٩ ١٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٤ ٠١٩ ٠٠٠ دولار، أي بنسبة ٧,٤ في المائة، عن مخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ويعزى الفرق في المقام الأول إلى استبعاد المخصصات المرصودة فيما يتصل بالدعم الانتخابي المقدم من البعثة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١١.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٨٩ من تقرير الأمين العام عن الميزانية أن الانخفاض الإجمالي في الاحتياجات المقدرة يقابله جزئيا ارتفاع الاحتياجات من خدمات البناء نظرا للحاجة إلى بناء أماكن عمل جديدة في الموانئ والمطارات، ونظرا لارتفاع تكلفة المواد. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الموارد الإضافية المطلوبة تتصل بعقود الخدمات الجديدة المبرمة من أجل العمل في الميناء والمطارات، حيث طُلب إلى البعثة أن تقوم بتحديد وبناء أماكن عمل بديلة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الحاجة إلى تلك الأماكن سيجري استعراضها في سياق التوصيات الناشئة عن بعثة التقييم التقني (انظر الفقرة ٢٠ أعلاه).

٤٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من خلال المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن هناك نمطا ثابتا من الإفراط في الإنفاق على خدمات البناء. وخلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠، جرى تكبد نفقات إضافية بلغت في مجموعها ٣٤٣ ٤٠٠ دولار، وهو ما يمثل تجاوزا للتكاليف المقدرة بنسبة ١١٠,٧ في المائة مقارنة بالمخصصات البالغ قدرها ٣١٠ ٣٠٠ دولار. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، كان مبلغ ٣٤٦ ٨٠٠ دولار قد أنفق بالفعل مقابل

اعتماد قدره ٣١٠ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يتم رصد نفقات البناء عن كُتب خلال فترة الميزانية لتفادي حالات إضافية من تجاوز التكاليف المقدرة. وتوصي اللجنة بالألا يتابع خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ سوى مشاريع البناء البالغة الأهمية بالنسبة للبعثة؛ وينبغي أن تُؤجل كل المشاريع المتبقية إلى أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن نتائج بعثة التقييم التقني.

النقل البري

٤١ - تصل الاحتياجات المقدّرة من الموارد للنقل البري للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى مبلغ قدره ٢٠٠ ٢١١ ٩ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٨٠٠ ٤٩٦ دولار، أي بنسبة ٥,١ في المائة، عن مخصصات الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويشير الأمين العام إلى أن العامل الرئيسي الذي يساهم في الفرق هو المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المتوقعة من قرار تمديد العمر الاقتصادي النافع للمركبات الحالية بدلا من اقتناء مركبات بديلة، إلى جانب تخفيض الاحتياجات المقدرة من قطع الغيار واللوازم بسبب كفاية المخزونات. ويقابل الانخفاض الإجمالي جزئيا ارتفاع الاحتياجات من الموارد اللازمة للوقود والزيوت ومواد التشحيم نظرا لزيادة أسعار الوقود (انظر الفقرتين ٧٠ و ٩٠ من الوثيقة A/66/691).

٤٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٥ من تقرير الأمين العام عن الميزانية أن البعثة قامت خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ بتشغيل وصيانة أسطول يتكون من ٢٨٣ ١ مركبة، بينما يُقترح في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ خفض حجم الأسطول إلى ١٤٥ ١ مركبة (تشمل هذه الأرقام المقطورات وملحقات المركبات، التي لا تتطلب وقودا). غير أن اللجنة تلاحظ أيضا من نفس الجدول أنه لن يكون هناك انخفاض يتناسب مع ذلك في حجم الوقود المقرر توريده. وزُودت اللجنة، لدى استفسارها، بالجدول التالي الذي يوضح العدد الإجمالي للمركبات التي تتطلب وقودا والتي تستخدم حاليا في منطقة البعثة في مقابل إجمالي كمية الوقود المطلوبة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ والفترة ٢٠١٢/٢٠١٣:

الوصف	العدد المعتمد للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	العدد المقترح للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	النسبة المئوية للتغير
المركبات المملوكة للأمم المتحدة التي تتطلب وقودا	١ ١١٧	٩٦٥	
المركبات المملوكة للوحدات التي تتطلب وقودا	١ ٤٩٩	١ ٤٢٨	
المجموع	٢ ٦١٦	٢ ٣٩٣	(٨,٥)
مجموع الاحتياجات من الوقود (بالتر)	٩ ٦٢٤ ٠٠٠	٩ ٥٥٣ ٠٠٠	(٠,٧)

وأبلغت اللجنة بأن إجمالي كمية الوقود اللازم كان من المتوقع أن ينخفض بنسبة ٠,٧ في المائة فقط بسبب تقادم أسطول مركبات البعثة - وهو ما يعزى جزئياً إلى قرار تمديد العمر الاقتصادي النافع لمركبات الركاب الخفيفة - التي تصبح بذلك أقل كفاءة من حيث استهلاك الوقود. وقد علقت اللجنة الاستشارية بتفصيل أكبر على المسائل المتعلقة بالعمر المتوقع للمركبات في تقريرها عن القضايا الشاملة (A/66/718).

النقل الجوي

٤٣ - تصل الاحتياجات المقدّرة من الموارد للنقل الجوي للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى مبلغ قدره ٦٠٠ ٣٦٥ ٥٤ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٠ ٩٥٩ ٥٠٠ دولار، أي بنسبة ١٦,٨ في المائة، عن مخصصات الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. ويتمثل العامل الرئيسي الذي يساهم في هذا الفرق في انخفاض التكاليف المؤكدة للأسطول وساعات الطيران نظراً للاستعاضة عن الطائرة الطويلة المدى من طراز B-757-200 بطائرة من طراز B-737-500 ووقف خدمات طائرة هليكوبتر متوسطة للأغراض العامة (من طراز Mi-8 MTV)، إلى جانب الدخول في عقود جديدة أقل تكلفة بشأن طائرات مروحية واستبعاد المخصصات المرصودة فيما يتصل بالدعم الانتخابي المقدم من البعثة خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢.

٤٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٣٠ من تقرير الأمين العام عن الميزانية أن البعثة ستواصل، خلال فترة الميزانية، تقديم عتادها الجوي لبعثات أخرى في غرب أفريقيا على أساس تقاسم التكاليف واستردادها من أجل تناوب القوات. وزوّدت اللجنة، لدى استفسارها، بمعلومات إحصائية عن العتاد الجوي المتقاسم مع بعثات أخرى وعن عدد ساعات الطيران المستعملة دعماً لبعثات أخرى ولكيانات تابعة للأمم المتحدة، وكذلك عن مجموع التكاليف المستردة من أجل تلك الخدمات، خلال الفترتين المائيتين ٢٠١٠/٢٠١١ و ٢٠١١/٢٠١٢ (انظر المرفق الثاني). وترحب اللجنة الاستشارية باسترداد البعثة لتكاليف كل ساعات الطيران التي قدمتها لبعثات أخرى ولكيانات تابعة للأمم المتحدة خلال الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، باستثناء رحلتين جويتين خاصتين ورحلات جوية مختلفة لتناوب القوات لصالح عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار اضطلع بها على أساس تقاسم التكاليف.

مسائل أخرى

المشاريع السريعة الأثر

٤٥ - يشير الأمين العام في تقريره عن الميزانية إلى أنه خلال فترة الميزانية، يُقترح ما مجموعه مليون دولار لتنفيذ ٤٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، التي تركز في المقام الأول، تمشيا مع الولاية الشاملة للبعثة، على تعزيز الهياكل الأساسية لسيادة القانون (محاكم الصلح، ومراكز الشرطة، والمراكز الحدودية للهجرة والجمارك) في المناطق الريفية (انظر الفقرتين ٧٧ و ٧٨ من الوثيقة A/66/691). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ تمت الموافقة على ما مجموعه ٤٢ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر (في مقابل العدد المدرج في الميزانية وهو ٤٠ مشروعا)، نفذ منها ٣٧ مشروعا تنفيذا كاملا. وكانت المشاريع الخمس المتبقية قيد التنفيذ، وكان من المتوقع إنجازها بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١١، تمت الموافقة إلى اليوم على ما مجموعه ٢٦ مشروعا (في مقابل العدد المدرج في الميزانية وهو ٤٠ مشروعا)، نفذت منها ٧ مشاريع تنفيذا كاملا وكان ١٩ مشروعا منها قيد التنفيذ ومن المتوقع إنجازها بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكان ١٥ مشروعا أيضا قيد الاستعراض النهائي قبل الموافقة عليها، وكان من المتوقع إنجازها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأبلغت اللجنة بأن حالات التأخير في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر تعزى إلى بُعد مواقعها وإلى الصعوبات المرتبطة بإمكانية الوصول إلى مواقع المشاريع نظرا لحالة الطرق.

٤٦ - وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفرع خامسا - جيم من تقرير الأمين العام عن الميزانية أن مجلس مراجعي الحسابات لاحظ في تقريره للفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ أن الميزانية المخصصة للمشاريع السريعة الأثر في تلك السنة بلغت ١٢,٥ مليون دولار، إلا أن معدل إنجاز تلك المشاريع كان متدنيا وكذلك صرف الأموال في عدد من البعثات (انظر الفقرة ١٠٠ من الوثيقة A/65/5 (Vol. II)). ويشير الأمين العام في ذلك الفرع إلى أن البعثة اتخذت عددا من الخطوات استجابة لشواغل المجلس، بما في ذلك المواظبة على القيام بزيارات أولية للمواقع من أجل كفالة إمكانية الوصول إلى جميع مواقع المشاريع بسهولة، والاقتراب عند انتقاء الشركاء المنفذين على من لديهم سابقة أعمال مثبتة، والتعاون مع العناصر الفنية بالبعثة، ومهندسي البعثة والنظراء الوطنيين من أجل كفالة رصد تنفيذ المشاريع عن كثب. وتؤكد اللجنة الاستشارية أهمية المشاريع السريعة الأثر باعتبارها وسيلة لتحسين العلاقات بين البعثة والسكان المحليين، وتوقع أن تنفذ البعثة جميع المشاريع المقررة في الوقت المناسب.

الشؤون الجنسانية

٤٧ - على النحو المشار إليه في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام عن الميزانية، ستواصل البعثة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك في سياق عملياتها الجارية لإصلاح القضاء وقطاع الأمن وتنفيذ خطة العمل الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من أطر الميزنة القائمة على النتائج أنه في إطار العنصر ٢، توطيد السلام، ستواصل البعثة تقديم الدعم لحكومة ليريا لتحسين آليات إضفاء طابع مؤسسي على تعميم المنظور الجنساني على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، وإدماج المنظور الجنساني في عمليات الحكومة والإنعاش الاقتصادي والتنمية، وكذلك عملية المصالحة الوطنية (الفقرة ٤٦ من الوثيقة A/66/691).

٤٨ - إضافة إلى ذلك، وفي إطار العنصر ١: قطاع الأمن، ستركز البعثة على دمج القضايا الجنسانية في عملية وضع السياسات وأنشطة التدريب في قطاع الأمن (انظر الفقرة ٣٩ من الوثيقة A/66/691). وفي هذا الصدد، ينص مؤشر الإنجاز ١-٣-٦ على "تحقيق تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية واستدامته عند مستوى ٢٠ في المائة من القوام المأذون به". وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بالجدول التالي الذي يوضح تطور تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢:

السنة	الإناث	الذكور	المجموع ^(أ)	تمثيل الإناث (نسبة مئوية)
٢٠٠٩	٥٢٣	٣ ١٧٢	٣ ٦٩٥	١٤,٢
٢٠١٠	٦١٩	٣ ٣٦٧	٣ ٩٨٦	١٥,٥
٢٠١١	٧٣٤	٣ ٥٤٥	٤ ٢٧٩	١٧,٢
٢٠١٢	٧٧٩	٣ ٦٤٩	٤ ٤٢٨	١٧,٦

(أ) يشمل المتحقيين بأكاديمية التدريب ولم يتخرجوا بعد.

٤٩ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن لبلوغ النقاط المرجعية لتمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبرية، وتشجع البعثة على مواصلة بذل جهودها الرامية إلى تحقيق نسبة الـ ٢٠ في المائة المقررة بحلول نهاية فترة الميزانية.

٥٠ - وفي مسألة ذات صلة بالموضوع، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات التكميلية المقدمة إليها أن الفترة المشمولة بتقرير الأداء شهدت زيادة في نسبة الموظفين الدوليات من

جميع المستويات. وتشيد اللجنة الاستشارية بالبعثة لما أحرز من تقدم، وتشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف التي وضعتها الجمعية العامة على نطاق المنظمة.

”توحيد الأداء“

٥١ - تذكر اللجنة الاستشارية أن مبادرة ”توحيد الأداء“ شرع في تنفيذها في ليبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بهدف تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في معالجة الأولويات الوطنية بطريقة أكثر تماسكا وفعالية وشمولا، وذلك بهدف تعزيز الأثر الكلي لأنشطة الأمم المتحدة (انظر الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من الوثيقة A/65/743/Add.7). ويشير الأمين العام في الفقرة ٣١ من تقريره عن الميزانية إلى أنه من المتوقع أن تحرز البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مزيدا من التقدم نحو تنفيذ مبادرة ”توحيد الأداء“ خلال فترة الميزانية مع الشروع، حسبما هو مقرر، في اتباع نهج ”البرنامج الواحد“ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ الذي سيربط الورقة الثانية من استراتيجية الحكومة للحد من الفقر بعملية وضع الرؤية الوطنية الأوسع نطاقا. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى نظرها في مقترحات الأمين العام، بأن البعثة بصدد التعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري لوضع الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. وتم الجمع بين الإطار الاستراتيجي المتكامل وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بهدف كفالة وضع عملية وحيدة للأمم المتحدة، تتيح الموازنة بين الموارد والدعم المقدم من جهة وأولويات الحكومة من جهة أخرى، وذلك على نحو أكثر تركيزا على الأهداف. ومن شأن ذلك النهج أن يساهم أيضا في تغيير موقع منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية للبعثة.

٥٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه في سياق التحضير ”للبرنامج الواحد“، كانت عملية تقييم قدرات فريق الأمم المتحدة القطري جارية بغرض تحديد ما يلي: (أ) قدراته الحالية؛ و (ب) القدرات اللازمة لتنفيذ ”البرنامج الواحد“؛ و (ج) المزايا النسبية لفريق الأمم المتحدة القطري؛ و (د) وجود أي ثغرات أو احتياجات محتملة. وقد أخذ التقييم أيضا بعين الاعتبار الفترة الانتقالية المقبلة للبعثة. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه حال إنجاز التقييم، سيلزم لفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة أن يقررا ما إذا كان سيترتب على نتائج التقييم آثار فيما يخص الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها كل منهما واستخدام الموارد البشرية. وبينما لم يتأثر مستوى الملاك الوظيفي للبعثة بعد بنهج ”توحيد الأداء“، سيواصل بحث آليات تقاسم الموارد البشرية بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز والمتوخى في تنفيذ مبادرة ”توحيد الأداء“. وتطلع

اللجنة إلى تلقي معلومات عن نتائج تقييم القدرات، وهي على ثقة بأن الأمين العام وغيره من الأطراف الفاعلة المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة سيبدلون قصارى جهدهم لتبسيط الموارد البشرية والمالية على نطاق جميع الكيانات الموجودة في ليبيريا لكفالة عدم ازدواجية الجهود المبذولة.

متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٥٣ - ترد الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ في الفرع خامسا - جيم من تقرير الأمين العام عن الميزانية. ويلاحظ المجلس في تقريره عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ أن العقود كانت تُمنح في البعثة بناء على الضرورة وإن كانت لا تستوفي معايير الضرورة (انظر الفقرة ١١٢ من الفصل الثاني). واستجابة لذلك، أشارت الإدارة إلى أن البعثة ستفرض الامتثال الصارم للإجراءات المعمول بها المتعلقة بحالات الضرورة (انظر الفقرة ١١٦ من الفصل الثاني من الوثيقة (A/66/5 (Vol. II)). وفيما يخص استخدام المركبات، خلص المجلس إلى أن البعثة استمرت في عدم تمييزها بين السفر في مهام رسمية والرحلات الخاصة وإلى أنه لم يتم تقاضي أي نفقات من الموظفين الدوليين مقابل استخدام المركبات الرسمية بعد ساعات الدوام (انظر الفقرة ٢١٨ من الفصل الثاني من الوثيقة (A/66/5 (Vol. II)). ولمعالجة الشواغل التي أثارها المجلس، أشارت البعثة إلى أن هناك مشروع أمر إداري وسياسة عامة بشأن استخدام مركبات البعثة في أغراض خارج أوقات الدوام يوجد حاليا قيد المراجعة تمهيدا للموافقة النهائية عليه (انظر الفقرة ٢٢٢ من الفصل الثاني من الوثيقة (A/66/5 (Vol. II)).

خامسا - الخلاصة

٥٤ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في الفقرة ٦٦ من تقرير الأداء (A/66/602). وتوصي اللجنة الاستشارية بقيد الرصيد الحر البالغ ٨٠٠ ٧٩١ ١١ دولار، وكذلك الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ١٠ ٥١٨ ٥٠٠ دولار، لحساب الدول الأعضاء.

٥٥ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في الفقرة ٩٦ من تقرير الأمين العام عن الميزانية (A/66/691). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تعتمد

الجمعية العامة مبلغا قدره ٥٠٢ ٢٢٤ ٠٠٠ دولار للإيفاق على البعثة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وبأن تقسم مبلغا قدره ١٢٥ ٥٥٦ ٠٠٠ دولار كأفضية مقررة للإبقاء على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وإذا ما قرر مجلس الأمن مواصلة ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، توصي اللجنة بقسمة مبلغ قدره ٣٧٦ ٦٦٨ ٠٠٠ دولار كأفضية مقررة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

الوثائق

- أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/602)
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (A/66/691)
- التقرير المرحلي الثالث والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2011/497)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ والميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/743/Add.7)
- قرار الجمعية العامة ٣٠١/٦٥ بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
- قرارات مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ١٦٢٦ (٢٠٠٥) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ١٩٧١ (٢٠١١) و ٢٠٠٨ (٢٠١١)

المرفق الأول

النفقات الحالية والمتوقعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢				النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢			
	المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات	تقديرات الرصيد الحر	النفقات	المخصصات
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	الفرق كنسبة مئوية
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة								
المراقبون العسكريون	٧ ٢٥٦,٨	٤ ١٢٠,١	٣ ١٣٦,٧	٣ ٢٣١,٢	٧ ٣٥١,٣	(٩٤,٥)	(١,٣)	يُعزى الفرق إلى أن معدل الشواغر البالغ ١ في المائة جاء أقل من المتوقع، مقارنة بالمعدل البالغ ٢ في المائة المدرج في الميزانية
أفراد الوحدات العسكرية	١٨٢ ٥٨٦,٠	٩٨ ٤٩٧,٣	٨٤ ٠٨٨,٧	٨٦ ٦١٧,٨	١٨٥ ١١٥,١	(٢ ٥٢٩,١)	(١,٤)	يُعزى الفرق إلى الاستعانة بالرحلات الجوية التجارية المستأجرة بدلا من استخدام عتاد الأمم المتحدة في مناوبة بعض الوحدات نظرا لانتهااء عقد الطائرة الكبيرة البعيدة المدى اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
شرطة الأمم المتحدة	٢٦ ٢٣٦,٤	١٤ ٤٣١,٨	١١ ٨٠٤,٦	١٠ ٨٩٢,٢	٢٥ ٣٢٤,٠	٩١٢,٤	٣,٥	يُعزى الفرق إلى أن معدل الشواغر البالغ ٨ في المائة جاء أعلى من المتوقع، مقارنة بالمعدل البالغ ٥ في المائة المدرج في الميزانية

من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢						
النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢						
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات	تقديرات الرصيد الحر	بما في ذلك النفقات المتوقعة
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ كنسبة مئوية
أفراد وحدات الشرطة	١٩ ٨٨٦,٣	١٢ ١٣٩,٠	٧ ٧٤٧,٣	٩ ٤٣١,٧	٢١ ٥٧٠,٧	(١ ٦٨٤,٤)
المشكلة						
يُعزى الفرق إلى الاستعانة بالرحلات الجوية التجارية المستأجرة بدلا من استخدام عتاد الأمم المتحدة في مناوبة بعض الوحدات نظرا لانتهاء عقد الطائرة الكبيرة البعيدة المدى اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١						
المجموع الفرعي	٢٣٥ ٩٦٥,٥	١٢٩ ١٨٨,٢	١٠٦ ٧٧٧,٣	١١٠ ١٧٢,٩	٢٣٩ ٣٦١,١	(٣ ٣٩٥,٦)
الأفراد المدنيون						
الموظفون الدوليون	٩١ ٠٩١,٨	٥٥ ٦٧٢,٣	٣٥ ٤١٩,٥	٣٦ ٣٥٠,٩	٩٢ ٠٢٣,٢	(٩٣١,٤)
الموظفون الوطنيون	١٦ ١٤٨,٧	٩ ٨٠١,٠	٦ ٣٤٧,٧	٦ ٣٠٤,٤	١٦ ١٠٥,٤	٤٣,٣
متطوعو الأمم المتحدة	١٢ ٢٣٤,٠	٧ ٢٦٤,٠	٤ ٩٧٠,٠	٣ ٨٧٢,٥	١١ ١٣٦,٥	١ ٠٩٧,٥
المساعدة المؤقتة العامة	٨٨١,٥	٣٢١,٧	٥٥٩,٨	٢٣٨,٧	٥٦٠,٤	٣٢١,١
</						

من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢		النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢					
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مما في ذلك النفقات المتوقعة	تقديرات الرصيد الحر	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	الفرق كنسبة مئوية
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)	أسباب الفرق
١٢٠ ٣٥٦,٠	٧٣ ٠٥٩,٠	٤٧ ٢٩٧,٠	٤٦ ٧٦٦,٥	١١٩ ٨٢٥,٥	٥٣٠,٥	٠,٤	
المجموع الفرعي							
تكاليف التشغيل							
١ ٥٦١,٦	٨٢٤,٣	٧٣٧,٣	٦٨٤,٣	١ ٥٠٨,٦	٥٣,٠	٣,٤	يُعزى الفرق بشكل رئيسي إلى أن معدل الشواغر البالغ ١٠ في المائة جاء أعلى من المتوقع، مقارنة بالمعدل البالغ ٨ في المائة المدرج في الميزانية
١ ٠٤٢,٢	٥٦,٠	٩٨٦,٢	٩٥٩,٨	١ ٠١٥,٨	٢٦,٤	٢,٥	الخبراء الاستشاريون
٢ ٨٤٨,٣	١ ٠١٢,٣	١ ٨٣٦,٠	١ ٧٨٧,٦	٢ ٧٩٩,٩	٤٨,٤	١,٧	السفر الرسمي
٥٤ ٣٣٩,٠	٣٣ ٣٠٦,٨	٢١ ٠٣٢,٢	٢٢ ٨٠٤,٢	٥٦ ١١١,٠	(١ ٧٧٢,٠)	(٣,٣)	يعزى الفرق بشكل رئيسي إلى أن المتوسط الفعلي لأسعار الوقود لفترة ستة أشهر، البالغ ٠,٩٢ دولار للتر، جاء أعلى من السعر المدرج في الميزانية بقيمة ٠,٦٨ دولار للتر
٩ ٧٠٨,٠	٥ ٣٥٢,٢	٤ ٣٥٥,٨	٦ ٩٧١,٣	١٢ ٣٢٣,٥	(٢ ٦١٥,٥)	(٢٦,٩)	يعزى الفرق إلى أن المتوسط الفعلي لأسعار الوقود لفترة ستة أشهر، البالغ ٠,٩٢ دولار للتر، جاء أعلى من السعر المدرج في الميزانية بقيمة ٠,٦٨ دولار للتر

من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢		النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢						
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات		تقديرات الرصيد الحر		الفرق
				بما في ذلك النفقات المتوقعة	في حزيران/يونيه ٢٠١١	في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	كنسبة مئوية	
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	(٧)=(٦)÷(١)		أسباب الفرق
النقل الجوي	٦٥ ٣٢٥,١	٥١ ٧٢٧,٧	١٣ ٥٩٧,٤	٦ ٦٠٩,٩	٥٨ ٣٣٧,٦	٦ ٩٨٧,٥	١٠,٧	يُعزى الفرق إلى تغييرات طرأت على عقود وتكوين أسطول طائرات البعثة، ومنها استئجار طائرة ذات سعة أقل، مقرونا بانخفاض معدل استخدام ساعات الطيران في ما يتصل بالدعم الانتخابي الذي تقدّمه البعثة
النقل البحري	٣ ١١٥,١	١ ٦٢١,٨	١ ٤٩٣,٣	١ ٣٦٩,٣	٢ ٩٩١,١	١٢٤,٠	٤,٠	يُعزى الفرق إلى إبرام ترتيبات تعاقدية جديدة بأسعار أقل
الاتصالات	١٢ ٦٣٣,٩	٦ ٤٨٣,٥	٦ ١٥٠,٤	٦ ١٥٠,٤	١٢ ٦٣٣,٩	—	—	
تكنولوجيا المعلومات	٤ ٠٦٨,٦	٢ ٩٤٢,١	١ ١٢٦,٥	١ ١٢٦,٥	٤ ٠٦٨,٦	—	—	
الرعاية الطبية	٧ ٥٧٦,٥	٣ ٥٤٠,١	٤ ٠٣٦,٤	٤ ٠٢٠,٧	٧ ٥٦٠,٨	١٥,٧	٠,٢	
معدات خاصة	٢ ٤٢٨,٠	١ ٢١٤,٠	١ ٢١٤,٠	١ ٢١٤,٠	٢ ٤٢٨,٠	—	—	
اللوازم والخدمات								
والمعدات الأخرى	٣ ٥٩٢,١	٢ ١٦٤,٥	١ ٤٢٧,٦	١ ٤٢٩,٩	٣ ٥٩٤,٤	(٢,٣)	(٠,١)	
المشاريع السريعة الأثر	١ ٠٠٠,٠	٥٢٩,٥	٤٧٠,٥	٤٧٠,٥	١ ٠٠٠,٠	—	—	
المجموع الفرعي	١٦٩ ٢٣٨,٤	١١٠ ٧٧٤,٨	٥٨ ٤٦٣,٦	٥٥ ٥٩٨,٤	١٦٦ ٣٧٣,٢	٢ ٨٦٥,٢	١,٧	
إجمالي الاحتياجات	٥٢٥ ٥٥٩,٩	٣١٣ ٠٢٢,٠	٢١٢ ٥٣٧,٩	٢١٢ ٥٣٧,٨	٥٢٥ ٥٥٩,٨	٠,١	٠,٠	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية								
من مرتبات الموظفين	١٢ ٣١٦,٣	٧ ٢٨٧,٧	٥ ٠٢٨,٦	٤ ٩٩١,٣	١٢ ٢٧٩,٠	٣٧,٣	٠,٣	

من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢							
النفقات المتوقعة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢							
المخصصات	مجموع النفقات	الرصيد الحر	النفقات	مجموع النفقات	تقديرات الرصيد الحر	بما في ذلك النفقات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	النفقات المتوقعة
(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٢)+(٤)	(٦)=(١)-(٥)	الفرق كنسبة مئوية	أسباب الفرق
٥١٣ ٢٤٣,٦	٣٠٥ ٧٣٤,٣	٢٠٧ ٥٠٩,٣	٢٠٧ ٥٤٦,٥	٥١٣ ٢٨٠,٨	(٣٧,٢)	(٠,٠)	
٥٢,٨	٣٠,٨	٢٢,٠	٢٢,٠	٥٢,٨	-	-	
٥٢٥ ٦١٢,٧	٣١٣ ٠٥٢,٨	٢١٢ ٥٥٩,٩	٢١٢ ٥٥٩,٨	٥٢٥ ٦١٢,٦	٠,١	٠,٠	

(أ) من حكومة ألمانيا.

المرفق الثاني

العتاد الجوي/ساعات الطيران التي تقاسمتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مع بعثات
وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة

ألف - الرحلات الجوية الخاصة بفريق الأمم المتحدة القطري والرحلات الجوية الاستثنائية

١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

المنظمة المستفيدة	النشاط	التاريخ	تم ردّ التكلفة	ساعات الطيران
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف	حماية البشر ومنع التعذيب	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	نعم	٦,٤٢
		١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	نعم	
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، جنيف	حقوق الإنسان، جنيف	٢٤ أيار/مايو ٢٠١١	نعم	٤,٦٨
		٢٥ أيار/مايو ٢٠١١	نعم	
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/كوناكري	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	نعم	١٠,٠٢
		٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	نعم	
		١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	نعم	
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	المقرر/إدارة الدعم الميداني	١٦ نيسان/أبريل ٢٠١١	نعم	١٦,٤٥
		١٧ نيسان/أبريل ٢٠١١	نعم	
		١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١	نعم	
المجموع				٣٧,٥٧

١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

المنظمة المستفيدة	النشاط	التاريخ	تم ردّ التكلفة	ساعات طيران
الوفد الترويجي	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	نعم	٣,٥٠
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	نعم	٣,٦٧
المجموع				٧,١٧

باء - الرحلات الجوية الخاصة بالبعثات والرحلات الاستثنائية

١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

البعثة المستفيدة	نوع المهمة	المكتب/القسم	تم ردّ التكلفة	ساعات الطيران
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد	التناوب	مراقبة الحركة	نعم	١٣١,٨٨
بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية	التناوب	مراقبة الحركة	نعم	١٢٧,٤٣
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	الدعم خارج البعثة	العمليات الجوية	نعم	١ ٦٣٧,٠٠
	التناوب	العمليات الجوية	تقاسُم التكلفة بما يكافئ ٤٠ في المائة	٢٢٦,٠٧
	رحلة جوية لغرض استثنائي	العمليات الجوية	نعم	٢٦,٧٥
	رحلة جوية لكبار الشخصيات	العمليات الجوية	نعم	٣,٨٠
الأمين العام	رحلة جوية لكبار الشخصيات	العمليات الجوية	نعم	٣,٢٣
		المكتب التنفيذي للأمين العام	نعم	٥,٤٢
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	التناوب	مراقبة الحركة	نعم	٨٥,٨٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	الدعم خارج البعثة	العمليات الجوية	نعم	١٩,٥٢
المجموع				٢ ٢٦٦,٩٢

١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البعثة المستفيدة	نوع المهمة	المكتب/القسم	تم ردّ التكلفة	ساعات الطيران
اللجنة الخامسة	رحلة جوية لغرض استثنائي	العمليات الجوية	لا	٤,٩٢
وفد المقرّ	رحلة جوية لغرض استثنائي	العمليات الجوية/بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا	يتأكد فيما بعد	٣,٩٢
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار	الدعم خارج البعثة	العمليات الجوية	نعم	٧٢٨,٤٠
	التناوب	العمليات الجوية	تقاسم التكلفة بما يكافئ ٤٠ في المائة	١١٧,٦٢
	رحلة جوية لغرض استثنائي	العمليات الجوية	نعم	٢١,٦٠
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	الدعم خارج البعثة	مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	نعم	٥٥,٩٢
المجموع				٩٤٢,٨٣
مجموع ساعات الطيران للفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠				
				٢ ٣٠٤,٤٩
مجموع ساعات الطيران للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١				
				٩٥٠,٠٠
مجموع التكاليف المستردة للفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠				
				٥ ٨٩٦ ٤٤٢
مجموع التكاليف المستردة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١				
				٢ ٥١٣ ٩١٩